مدار
المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢١/٤/١٣ الموافق ١ رمضان ١٤٤٢هـ العدد ٤٨٦ السنة التاسعة عشرة

«معسكر التغيير» في إسرائيل.. خليط هجين ومتناقض!

صفحة (٢)

العلاقات الأردنية - الإسرائيلية.. ربع قرن من التوتر!

صفحة (٣)

المنتدى الإسرائيلي
ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الملصق (يمين): «من المحظور فقدان ميرتس، والرد قبالته: لو لم تكن ميرتس سنحصل على ٦١.

(أ.ف.ب)

الانتخابات الإسرائيلية بالأرقام: معاقل قديمة لـ«اليسار الصهيوني» ضاعفت أصواتها لحزبي العمل وميرتس

كتب برهوم جرايسي:

تبدو احتمالات تشكيل حكومة إسرائيلية ذات أغلبية ثابتة، متدنية، بعد أسبوع تقريبا من تكليف بنيامين نتنياهو تشكيل الحكومة المقبلة، وعلى الرغم من هذا، حتى يوم ١٨ أيار، فإن كل الاحتمالات واردة، بدءا من حل الكنيست مجددا والتوجه لانتخابات خامسة، وحتى تشكيل حكومة واسعة، تحت يافطة: «إخراج إسرائيل من أزمتها». من ناحية أخرى، دلت قراءة لنتائج الانتخابات على أن المعاقل القديمة لما يسمى بـ«اليسار الصهيوني»، قد استنفرت نسبيا في الانتخابات الأخيرة، لدعم قائمتي حزبي العمل وميرتس، وضاعفت أصواتها لهذين الحزبين، مقارنة مع انتخابات آذار ٢٠٢٠، التي كان فيها الحزبان متحالفين في قائمة واحدة.

وفي نهاية الأسبوع، استكمل بنيامين نتنياهو جولة اللقاءات الأولى مع شركائه الفوريين المفترضين، وبضمنهم كتلة «يمينا»، برئاسة نفتالي بينيت الذي يحاول تلمس طريق آخر له، ليصل الى رئاسة الحكومة، متكئا على الكتل التي تعلن معارضتها لاستمرار حُكم نتنياهو الشخص، على الرغم من ضعف هذا السيناريو.

فقد عقد نتنياهو اجتماعات مع رؤساء كتلتي المتدينين المتزمتين الحريديم شاس ويهدوت هتوراة، وكتلة «الصهيونية الدينية»، وهي الكتل الأكثر التصاقا بالليكود وبشخص بنيامين نتنياهو، وأوصت بتكليفه بتشكيل الحكومة لدى الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين. لكن القضية الأبرز في هذا المحور، وفق ما ينشر في وسائل الإعلام، هي الموقف من احتمال أن تدعم «القائمة العربية الموحدة» برئاسة منصور عباس، الحكومة من الخارج، في حال ضم الائتلاف كتلة «يمينا» وبات يضم ٥٩ نائبا، بعيدا بنائبين عن الأغلبية الأدنى المطلوبة.

وتعارض كتلة «الصهيونية الدينية»، التي تمثل المستوطنين والمتدينين الصهاينة الأشد تطرفا، أي حكومة سترتكز على دعم خارجي من «القائمة العربية الموحدة». في حين أن الأخيرة لم تصرّح جهاراً باستعدادها لدعم حكومة كهذه، بل تعلن على لسان قسم من نوابها، أنه ليست لديها أبواب مغلقة، وأنها على استعداد لدعم كل حكومة تلبي طلبات تعرضها عليها. والقصد طلبات متعلقة بحقوق مدنية وخدماتية يومية للفلسطينيين في إسرائيل.

كما أن «العربية الموحدة» لم تطلق أي تصريح مواز، لبيان «الصهيونية الدينية»، بمعنى رفض حكومة تضم الأشد تطرفا، ما تم تفسيره في أوساط سياسية وإعلامية، على أنه لا اعتراض لديها، طالما أن الأمر من ناحيتها مرتبط بتحقيق مطالب خدماتية.

كان هذا السيناريو في الطرف الآخر، وهو سيناريو تشكيل حكومة برئاسة تناوبية بين نفتالي بينيت، ورئيس حزب «يوجد مستقبل»، يائير لبيد، إذ إن الأغلبية هناك ليست فورية، وانتشر في وسائل الإعلام عمّن وصفت بأنها مصادر في حزبي «يمينا» بزعامة بينيت، و«أمل جديد» بزعامة جدعون ساعر، أن لا اعتراض لديهما على تشكيل حكومة برئاسة بينيت ولبيد تكون مدعومة من الخارج من «العربية الموحدة»، ولكنهما يرفضان أي دعم من «القائمة المشتركة» التي تضم ٦ نواب.

اللقاء بين نتنياهو وبينيت، الذي عقد ليلة الخميس/ الجمعة، وصفه حزبا الشخصين بأنه جرى «بأجواء إيجابية»، إلا أنه لم يمر يومان حتى بدأت تصدر أنباء تدل على أن لعبة شد الحبل على أشدها بين الشخصين. وحسب ما نشر، فإن بينيت الذي لكتلته ٧ مقاعد برلمانية من أصل ١٢٠ مقعدا، يطالب برئاسة حكومة بالتناوب، وهو مطلب لا تذكره الحلبة السياسية الإسرائيلية في تاريخها، بأن يطالب رئيس حزب يُعد صغيرا نسبيا برئاسة حكومة بالتناوب.

ومن الصعب رؤية نتنياهو يوافق على مطلب كهذا، حتى لو انتقل بينيت الى «الضفة المقابلة»، حيث تتكدس مجموعة كتل صغيرة نسبيا، في محاولة لتشكيل حكومة يترأسها بينيت، ورئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد بالتناوب، على الرغم من أن حكومة كهذه لا يمكن أن تقوم من دون دعم خارجي، أو حتى مشاركة فعالة، من أعضاء كنيست عرب، وهذا مشهد سيكون من الصعب تخيله، لأن حكومة كهذه ستضم أيضا من غلاة اليمين الاستيطاني المتشدد، أمثال بينيت وساعر وأفيغدور ليبرمان وغيرهم.

وحسب ما نشر، فإن بينيت طالب نتنياهو بأن يضغط على كتلة «الصهيونية الدينية»، كي تقبل باحتمال أن تقام حكومة تضم ٥٩ نائبا، وتتلقى دعما خارجيا من القائمة العربية الموحدة.

كذلك، وكما كان متوقعا، فإن الليكود بدأ يفحص احتمالات شق كتل برلمانية، وأولها كتلة «أمل جديد لإسرائيل» برئاسة ساعر، إذ أعلنت النائبة المنشقة عن حزب الليكود، شيران هسكيل، أنها تلقت إغراءات من الليكود للانشقاق عن كتلتها والانضمام لليكود. وانشقاق كهذا يحتاج إلى نائبين من الكتلة التي تضم ٦ نواب (ثلث كتلة على الأقل حسب القانون)، إلا أن الكشف عن هذه الضغوط يدل على نية الرفض، وكما يبدو لن ينجح الليكود في هذا السيناريو، إذا عرفنا أسماء باقي الكتلة، مثل ساعر رئيس الحزب، والوزير الأسبق بنيامين بيغن، والوزير الأسبق زئيف إلكين.

مفاجأة حزبي العمل وميرتس

من أبرز مفاجآت انتخابات آذار الماضي، كانت نتيجتا حزبي العمل وميرتس، المحسوبين وفق التعريفات الإسرائيلية على ما يسمى «اليسار الصهيوني». فلهذين الحزبين جمهور مشترك إلى حد ما، وكلاهما اقتربا من الهاوية والاختفاء الكلي من الخارطة السياسية، كما عرضنا في قراءات سابقة لنتائج الانتخابات.

فحزب العمل كاد يختفي كليا وفق المشهد الذي كان حاصلا حتى أوائل الشهر الأخير من العام الماضي، كانون الأول ٢٠٢٠، وكانت استطلاعات الرأي تشير إلى أنه لن يجتاز حاجز ٢٪ في الانتخابات، بينما نسبة الحسم للتمثيل البرلماني ٣,٢٥٪. ولكن الحزب بدأ يثبت في استطلاعات الرأي بعد انتخاب رئيسته الجديدة ميراف ميخائيلي، وتعزز أكثر بعد انتخاب قائمته للانتخابات، التي هي بغالبيتها وجوه جديدة. وحصل العمل على ٧ مقاعد، وفق التوقعات له في الاستطلاعات.

ولكن في المقابل، وأمام قفزة العمل، كان يبدو في استطلاعات الرأي أن حزب ميرتس سيدفع ثمن «عودة الحياة» لحزب العمل إن صح التعبير، وأنه على الأغلب لن يجتاز نسبة الحسم، إلا أنه في نهاية المطاف اجتازها وحصل على نسبة ٤,٦٪، وتمثل بـ ٦ مقاعد.

في المجموع العام، قفز عدد أصوات قائمتي العمل وميرتس مجتمعتين بنسبة ٧٦٪، مقارنة مع ما حصل عليه الحزبان اللذان كانا في قائمة تحالفية في انتخابات آذار ٢٠٢٠ للكنيست الـ ٢٣. وهذه الزيادة الكبيرة والمفاجئة، لم تكن سوى أن الحزبين استرجعا بعضا من قوتيهما السابقة، ليس فقط في الماضي البعيد، بل حتى في السنوات الأخيرة. وحينما نتحدث عن قوة مجتمعة لحزبي العمل وميرتس حاليا من ١٣ مقعدا، لا بد من أن نشير إلى أن الحزبين حصلا في انتخابات العام ١٩٩٢ على ٥٦ مقعدا. وحتى في العام ٢٠١٥، في انتخابات الكنيست الـ ٢٠، حصل الحزبان مجتمعين على ٢٩ مقعدا؛ وعلى الرغم من أن العمل خاض تلك الانتخابات بقائمة تحالفية مع حزب الوزيرة السابقة تسيبي ليفني، إلا أن تأثيرها في نتيجة تلك الانتخابات كان هامشيا. وحصلت قائمتا العمل وميرتس في تلك الانتخابات على ما يقارب ٩٥٢ ألف صوت، في حين أن القفزة التي نتكلم عنها هنا في انتخابات آذار الماضي، كانت بحصول الحزبين على ٤٧١ ألف صوت.

وعلى الرغم من مواقف حزب العمل وممارساته في كل الحكومات التي قادها أو شارك فيها، إلا أنه بموجب التعريفات الإسرائيلية هو محسوب على ما يسمى «اليسار الصهيوني»، ويعلن أنه يوافق على حل الدولتين، ولربما يذهب أكثر بخطوة أو اثنتين، عما يعلنه ما يسمى بـ «اليمين المعتدل»، أيضا وفق التعريفات الإسرائيلية.

وما يراد قوله، أن نتيجة الحزبين، هي أحد أبرز التحولات في الشارع الإسرائيلي منذ النصف الثاني من سنوات التسعين الماضية، وحتى الآن.

ورأينا في أبرز المدن التي كانت محسوبة في ما مضى على معاقل حزب العمل، وأيضا ميرتس، أن الحزبين ضاعفا تقريبا عدد الأصوات التي حصلا عليها، دون احتساب أولئك الذين صوتوا خارج أماكن سكناهم، وكانت نسبتهم الأعلى في هذه الانتخابات، ٩,٦٪ من إجمالي الناخبين، مقابل ٧,١٪ في انتخابات آذار ٢٠٢٠، و٣,٨٪ في انتخابات نيسان ٢٠١٩ للكنيست الـ ٢١ التي لم تصمد سوى شهرين.

ففي مدينة تل أبيب، حصلت القائمة التحالفية للعمل وميرتس في انتخابات آذار ٢٠٢٠، على قرابة ٣٩ ألف صوت، وقفز مجموع أصوات الحزبين في الانتخابات الأخيرة، إلى ما يقارب ٧٦ ألف صوت. وفي حيفا زادت الأصوات من ١٠٤٠٠ صوت في آذار ٢٠٢٠، إلى حوالي ١٨ ألف صوت في آذار الماضي. وهاتان المدينتان عينة لنمطية تصويت مدن تتميز بكونها مدنا عصرية علمانية، ذات قوة اقتصادية كبرى.

من السابق لأوانه الحديث عن نهضة جديدة لحزبي العمل وميرتس، وهذا يتطلب مراقبة مستقبل هذين الحزبين وأدائهما في بحر السياسة الإسرائيلية العاصف، الذي يتخبط منذ أكثر من عامين، بين معسكرين: الأول متجانس، وهو اليمين المتشدد بقيادة الليكود ورئيسه بنيامين نتنياهو. والثاني، خليط غير متجانس من الأحزاب والقوائم التحالفية، التي شعارها الأول إبعاد نتنياهو الشخص عن رئاسة الهرم الحاكم بسبب قضايا الفساد التي تلاحقه، ولكنها لا تنتقص كثيرا من قوته كحزب.

ويقف الحزبان في وسط هذه المعادلة، ولأول مرة منذ تشكيله لا يرفض حزب ميرتس المشاركة في حكومة هدفها الأول إبعاد نتنياهو عن رئاسة الحكومة، حتى ولو كان أبرز شركائها من رموز اليمين الاستيطاني المتشدد: حزب «يمينا» برئاسة نفتالي بينيت، و«أمل جديد لإسرائيل» برئاسة جدعون ساعر، و«إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان.

وفي حال تشكيل حكومة كهذه، وحاليا صعب جدا رؤيتها تتشكل، فسيبدأ كل واحد من الأحزاب، وبالأساس أحزاب اليمين الاستيطاني، بتسديد الفواتير السياسية لجمهور الناخبين، وإلا فإنها ستتلقى الضربة في كل انتخابات تالية، وهذه «الفواتير» من المفترض أن تكون نقيضة لبرنامج حزب ميرتس. ولحد معيّن، ستكون إشكالية أيضا لحزب العمل الذي إن لم يستغل فرصة نهوضه، فإنه قد يعود الى حافة الهاوية السياسية من جديد.

هذا ما حصل في انتخابات نيسان ٢٠١٩ للكنيست الـ ٢١، حينما انهار تمثيل حزب العمل من ٢٤ مقعداً، في انتخابات ٢٠١٥ للكنيست الـ ٢٠، وكانت حصته المباشرة فيها ١٩ مقعداً، إلى ٦ مقاعد في نيسان ٢٠١٩. ما يعني أنه إذا أخضع حزب العمل المتجدد حاليا نفسه من جديد لأحزاب اليمين، قد تُسحب السجادة من تحت أقدامه.

حتى الآن فإن كل الأحزاب التي تدور في فلك الحكم تعلن أنها ستمنع بكل قوة انتخابات خامسة، وقد يكون دافع بعضها تخوفه من مواجهة خطر الزوال في الانتخابات المقبلة، على ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة، التي فرقعت بالونات هوائية من جهة، ونفخت في بالونات أخرى فاجأت في حجمها رغم صغره، وهذا يدل على حالة عدم الاستقرار في الشارع الإسرائيلي.

ولكن رغم كل هذه البيانات والتصريحات، فإن إسرائيل قد تجد نفسها مجددا أمام انتخابات خامسة، ويمكن القول إن نسبة احتمال حصولها ٥٠ بالمئة.

كلمة في البداية

الانهيار السياسي لحزب العمل سبق جولات الانتخابات الأخيرة!

بقلم: أنطوان شلحت

في تقرير مدار الاستراتيجي الأخير بشأن المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٠-٢٠٢١ تمّ التطرّق، لدى الحديث عن نتائج انتخابات الكنيست الـ٢٤ التي جرت يوم ٢٣ آذار الفائت، إلى المفاجأة التي سجلها حزب العمل في إثر انتخاب عضو الكنيست ميراف ميخائيلي رئيسة له، بحصوله على سبعة مقاعد بعد أن كانت كل استطلاعات الرأي العام تتوقع له قبل انتخابها ألا يتمكن من اجتياز نسبة الحسم.

وأشرنا إلى أن أهم أسباب تلك التوقعات تعود إلى ما يلي:

أولاً، بعد انضمام حزب العمل إلى الائتلاف الحكومي برئاسة بنيامين نتنياهو، تراجع تأييد الحزب لدى قواعده التي اعتبرت هذه الخطوة «خيانة»، فقررت التصويت لأحزاب بقيت في المعارضة وفي مقدمها حزب «يوجد مستقبل». وعندما تم انتخاب ميخائيلي عاد جزء من المصوتين إلى الحزب، لا سيما بعد قرار الانسحاب من الائتلاف الحكومي.

ثانياً، عاد التحالف الذي أقامه رئيس العمل السابق عمير بيرتس مع حزب «غيشر» في دورتي الانتخابات السابقتين بالضرر على العمل، لا سيما بعد أن حافظ بيرتس على هذا التحالف بالرغم من إخفاقه في دورة انتخابات الكنيست الـ٢٢ (أيلول ٢٠١٩)، وبعد أن انسحبت رئيسة «غيشر»، أورلي ليفي-أبكسيس، من التحالف بُعيد الانتخابات، وكُشف النقاب عن تصريحاتها التي أعلنت فيها رفضها المشاركة في فعالية لإحياء ذكرى إسحاق رابين، ومع ذلك لم يتخذ حزب العمل أي موقف جراء ذلك.

ثالثاً، أعاد انتخاب ميخائيلي الأمل لدى الكثير من المصوتين للحزب الذين قرروا عدم التصويت له بسبب توجه بيرتس لدمجه في حزب «أزرق أبيض»، واعتبروا أيضاً أن رئيس هذا الحزب الأخير بيني غانتس خدع مصوتيه بانضمامه إلى حكومة مع نتنياهو.

رابعاً، انتهازية بيرتس، فالكثير من المصوتين لحزب العمل اعتبروا أنه دمّر الحزب في الدورتين السابقتين، فضلا عن انتهازيته وتنقله بين الأحزاب المختلفة، وبعد انتخابه تراجعت قوة الحزب أصلاً في الانتخابات السابقة، بينما اعتبرت ميخائيلي بأنها إنسانة مثابرة في مواقفها الأيديولوجية والسياسية، فرفضت الانضمام إلى حكومة نتنياهو وظلت في موقع المعارضة حتى بعد انضمام حزب العمل، وهو ما أعاد الكثير من المصوتين التقليديين للحزب. وكانت ميخائيلي من أشد المعارضين لدخول الحزب إلى حكومة نتنياهو، فقد كتبت حينها مقالاً اعترضت فيه بشدة على هذا القرار، وحذرت من أن حزب العمل ينتحر سياسياً عبر هذه الخطوة. وكان عنوان مقالها: «لحظة قبل الانتحار النهائي لحزب العمل». واستهلته بنداء لمؤيدي العمل جاء فيه «لدينا بضعة أيام (تقصد قبل التصويت في مؤتمر الحزب على الانضمام إلى الحكومة) لإنقاذ اليسار الصهيوني في إسرائيل. أريدكم وأريدكن معي لنمنع الانتحار النهائي لحزب العمل الذي يقوده عمير بيرتس وإيتسيك شمولي والذي سيؤدي إلى شطب الحزب في حكومة نتنياهو، الحكومة الأكثر خطورة وفساداً التي تشكلت هنا. يريدون أن يكون حزب العمل شريكاً في إلغاء اتفاق السلام مع الأردن، وفي شطب اتفاق أوسلو». ووفقاً لميخائيلي، هذه ليست المرة الأولى التي يقف فيها الحزب أمام مفترق طرق، وقد وصل إلى هذا الوضع برأيها بسبب دخوله إلى حكومات يمين، وتنفيذ سياساتها المدمرة، وبيرتس يفعل ما فعله إيهود باراك في العام ٢٠٠٨، وآنذاك أسمعت نفس الكلمات الكبيرة حول مصلحة الدولة، وهناك أيضاً كانت «الإنجازات» في الاتفاقات الائتلافية رائعة، ولكن انتهى الأمر إلى ما انتهى عليه الوضع سواء فيما يتعلق بواقع الدولة أو واقع الحزب.

مع ذلك ينبغي أن نشير إلى أن انهيار حزب العمل لم يتزامن مع جولات الانتخابات الأربع الأخيرة، بل سبقها بأعوام كثيرة. كما أن عدة رؤساء آخرين للحزب سبقوا بيرتس في ما وُصف بأنه «هروب من مواقف يسارية» كانت ديدن العمل، كما لو أنها نار حارقة. وآخرهم آفي غباي، الذي انتخب لرئاسة العمل في العام ٢٠١٧ وظل يشغل هذا المنصب حتى انتخابات الكنيست الـ٢٢ التي جرت في أيلول ٢٠١٩.

فبعد انتخابه أدلى غباي بمقولات أثارت نقاشاً في الحلبة السياسية الإسرائيلية وفي حزب العمل حول مقاربته السياسية واستراتيجيته الانتخابية. وصدرت عنه أساساً ٤ مقولات أساسية، كانت على النحو التالي:

أولاً، إعلانه أنه في كل حكومة سوف يؤلفها لن يشرك القائمة المشتركة التي وصفها بأنها قائمة معادية لإسرائيل ومشغولة بالرئيس الفلسطيني محمود عباس. ورافق هذا التصريح هجوم شنه غباي ضد عضو الكنيست العربي في تحالف «المعسكر الصهيوني» (بين حزب العمل وحزب «الحركة» المنحل بزعامة عضو الكنيست والوزيرة السابقة تسيبي ليفني) أشار خلاله إلى أن هذا الأخير لن يكون جزءاً من «المعسكر الصهيوني» في المرحلة المقبلة.

ثانياً، تصريحه بأن كل تسوية سياسية أو حل دائم مع الفلسطينيين لا يجب أن يرافقه تفكيك للمستوطنات في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧. وأوضح غباي أن الله وعد إبراهيم بكل «أرض إسرائيل»، لكنه أبدى استعداده لحل الدولتين، حيث قال إنه «يؤمن بأن كل 'أرض إسرائيل' لنا، ولكن بسبب وجود ٤,٥ مليون فلسطيني، على إسرائيل التوصل إلى تسوية من أجل إيجاد وضع نعيش فيه في دولة خاصتنا ذات غالبية يهودية، وهم يعيشون في دولة خاصة بهم»، زاعماً أنه يعتقد بحل الدولتين لكنه لا ينشغل بحقوق الفلسطينيين. وأضاف «إذا تمكنا من التوصل إلى اتفاق سلام، فأنا أعتقد أنه يجب إيجاد حلول إبداعية من أجل تجنب إخلاء مستوطنات»!

ثالثاً، دعمه لقرارات الحكومة بشأن طرد اللاجئين المهاجرين من أفريقيا، ونصت هذه القرارات على طرد هؤلاء اللاجئين إلى دولة ثالثة أو اعتقالهم من دون تقييد المدة إذا رفضوا ذلك. وطلب غباي من أعضاء الكنيست من «المعسكر الصهيوني» التصويت مع الحكومة في هذه المسألة.

رابعاً، مقولته أن اليسار نسي ما معنى أن يكون يهودياً، وهي مقولة سبق أن قالها نتنياهو عشية انتخابات ١٩٩٦، ونطق بها في حينه في أذن أحد الحاخامين والتقطتها وسائل الاعلام ونشرتها، وعاد عليها غباي لكن بشكل علني.

ولا بد من التنويه بأن جُلّ النقاش الإسرائيلي حول مقولات غباي السالفة ركز على مقولة أن اليسار نسيَ ما يعني أن يكون يهودياً، وقلة هي المداولات التي تناولت مقولته عن القائمة المشتركة، لأن في المقولة الأولى تأكيداً لما قاله نتنياهو سابقاً وما يدعيه اليمين عموماً عن «اليسار الإسرائيلي»، بينما المقولة الثانية لم تكن شاذة ولو على مستوى السلوك السياسي المعهود في كل المشهد الإسرائيلي. وفي الوقت عينه أعيد إلى الأذهان أنه عندما كانت عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش رئيسة لحزب العمل قالت إنها لا ترى في المستوطنات «خطيئة أو جريمة»، وأكدت أن «تسمية حزب العمل يساراً هو بمثابة ظلم تاريخي». وقال عضو الكنيست إسحق هيرتسوغ عندما كان رئيساً لهذا الحزب إنه «يتعين علينا التوقف عن إعطاء الانطباع بأننا دائماً نحب العرب»!

«معسكر التغيير» في إسرائيل.. خليط هجين ومتناقض!

كتب عصمت منصور:

أعادت جولة الانتخابات الرابعة للكنيست الـ ٢٤ التي جرت في ٢٣ آذار الماضي، إنتاج أزمة الحكم التي تعيشها إسرائيل منذ عامين، كما أنها زادت الصورة تعقيدا، من خلال إحداث حالة من الخلط وإعادة الاصطفاف داخل المعسكرين المتنافسين، واللذين تم اختزال الفوارق بينهما في شخص رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

ومعسكر «لا نتنياهو» الذي أصبح يطلق عليه في الإعلام الإسرائيلي اسم «معسكر التغيير» هو التعبير الأمثل عن حالة التردي التي وصلت إليها السياسة الإسرائيلية، وعن تداخل الخطوط الأيديولوجية والسياسية، وانحسار قوى التغيير الحقيقية التي تتناقض أيديولوجيا مع خط اليمين الذي يمثله نتنياهو، وفوق ذلك عن ضعف بنية المعارضة وعجزها عن تشكيل بديل حقيقي، قادر على تحدي حكم نتنياهو، وإزاحته خارج مكتب رئاسة الحكومة.

في ظل التركيبة غير المتجانسة، وعدم وجود زعيم مجمع عليه، وطغيان النزعات الشخصية والطموح الذاتي، يفقد «معسكر التغيير» عوامل القوة اللازمة من أجل الاستحواذ على السلطة، رغم حصوله على أغلبية عددية تمكنه من تشكيل جسم مانع يحول دون تمكين نتنياهو من تشكيل الحكومة، إلا أنها لا تسعفه بالجلوس مكانه واستبداله.

إن قراءة مجردة لنتائج الانتخابات وتقسيمة المعسكرين المتنافسين تظهر بوضوح أن هناك معسكرا واحدا، متماسكا ومتبلورا ومنسجما سياسيا وأيديولوجيا فقط، ينافس مجموعة أحزاب تسير بلا رأس أو زعيم، ولا يجمعها شيء سوى العداء لنتنياهو.

المعسكر الذي يعلن عن نفسه صراحة أنه ضد نتنياهو (نستثني هنا القائمة الموحدة برئاسة عباس منصور التي أعلنت أنها لا تنتمي إلى أي من المعسكرين، وتقف على مسافة واحدة منهما) حصل في جولة الانتخابات الأخيرة على ٦٤ مقعدا في الكنيست وهو ما يمكنه بسهولة (نظريا) من تشكيل حكومة بأغلبية مريحة، ولكن، ووفق ما عبر عنه وشخّصه أحد المحللين في صحيفة «معاريف» في يوم الانتخابات، فإن العداء لنتنياهو ليس كافيا بحد ذاته لإنتاج معسكر تتواجد فيه «كل القضايا الخلافية بدءا من قانون القومية، وحقوق المثليين، ومكانة يوم السبت، وصولا إلى المحكمة العليا وصلاحياتها».

هذا التنافر بين مكونات «معسكر التغيير»، والذي لا يقف عند حدود الأيديولوجيا التي تمتد لتتسع لحزب مثل ميرتس في أقصى اليسار، إلى جانب أحزاب يمينا وجدعون ساعر وأفيغدور ليبرمان، بل يضم ولو اسميا «القائمة المشتركة» التي تقف على النقيض قوميا وسياسيا وأيديولوجيا من كافة الاحزاب (الشريكة) الأخرى، التي تطعن في شرعية الاعتماد على أصواتها لتشكيل حكومة، وتتمترس خلف سياسات وقوانين تجعلها أقرب إلى نتنياهو منها إلى الأحزاب العربية.

بخلاف «معسكر التغيير»، نجد أن نتنياهو والذي حصل معسكره على ٥٢ مقعدا فقط، أكثر قدرة على إدارة المعركة والفوز بتكليف تشكيل الحكومة وإضعاف المعسكر الآخر، من خلال استخدام أدوات الإغراء والضغط السلطوية التي لديه، وقدرة التأثير التي يمتلكها على جمهور أحزاب يمينية وجدت نفسها بسبب من عدائها له في المعسكر الآخر، وهو ما يجعلنا نجزم أن هناك معسكرا واحدا فقط، وأن «معسكر التغيير» لا يعدو كونه خليطا هجينا ومتناقضا، ولا يقف على أرض صلبة، ولا يملك أية أدوات ضغط حقيقية يمكن أن تهدد حكم نتنياهو بشكل جدي، وكل ما يمكن أن يفعله هو منعه من تشكيل حكومة فقط.

تلاشي أحزاب المركز

تشخص الكاتبة ليراز مرجليت في صحيفة «ذي ماركر» أزمة عملية التصويت في الانتخابات الإسرائيلية بأنها تحولت إلى (حالة عاطفية، لا عقلانية، تراجعت فيها قوة الأحزاب لصالح التكتلات، وغابت عنها القيم والمصالح الجامعة والأيديولوجيا)، وهو ما أدى إلى انقسام الشارع إلى كتلتين «تحكمهما مشاعر الحب الشديد لنتنياهو، أو الكراهية إلى درجة عدم احتمال وجوده».

قضت هذه الحالة العاطفية في التصويت، وفق مرجليت، على المركز وتيار الوسط في إسرائيل، كما أنها أخفت الفوارق بين الأحزاب، وقللت من أهميتها إلى أدنى مستوى، مفسرة أن التردد الذي تم التعبير عنه في الاستطلاعات المتكررة لدى جمهور واسع من المصوتين الرافضين لنتنياهو «عاطفيا» بين جدعون ساعر ويائير لبيد، على الرغم من الفارق الهائل في الخلفية والبرنامج والأيديولوجيا بينهما، إنما يعكس «حالة من البحث عن انتماء لزعيم قوي» وليس حزب أو برنامج، وأن من لم يجد في هذين الزعيمين بديلا مقنعا عن نتنياهو اختار «عدم التصويت».

عبر أربع جولات انتخابية متتالية خلال عامين، برزت إلى العيان أيضاً ظاهرة ضعف اليسار، والتي تحولت في الانتخابات الأخيرة إلى ظاهرة انزياح الوسط أكثر وأكثر نحو اليمين.

تصف موران أزولاي في مقالة لها على موقع «واينت» بأن أبرز ظاهرة في الانتخابات الأخيرة هي أن الصراع انتقل من كونه صراعا بين اليمين واليسار أو الوسط/ المركز، إلى كونه صراعا بين «معسكرين يمينيين» وهو صراع صدامي ومباشر ما بين «زعيم كاريزماتي مكرس ويحظى بإجماع اليمين هو نتنياهو، وتلميذه المكروه ومدير مكتبه السابق نفتالي بينيت».

في ذات السياق، كتب نداف هعيتسني في صحيفة «معاريف» أن هذه الانتخابات هي عبارة عن صراع محتدم بين تياري اليمين «الحقيقي والزائف»، أو بين يمين «الشعارات والنزوات الشخصية» وبين يمين « التنفيذ والأفعال على الأرض»، معتبرا أن اليمين القومي والأيديولوجي (من دون الأحزاب الدينية) بتياريه اللذين يجمعان في مواقفهما على قضايا جوهرية تخص اليمين مثل «الموقف من اتفاق أوسلو والسلطة الفلسطينية والاستيطان في الضفة والقدس، وحدود صلاحيات المحكمة العليا... إلخ» حصل على ٦٥ مقعداً في الكنيست وهو أكبر انتصار جماهيري انتخابي له على أحزاب اليسار.

إن ضعف تمثيل أحزاب اليسار عدديا في الكنيست، وتلاشي خطابه وبرنامجه كليا في الحملات الانتخابية، الذي يأتي بالتزامن مع بدء زحف أحزاب الوسط نحو اليمين وانتقال أحزاب يمينية أيديولوجية إلى «معسكر التغيير» دون أدنى تنسيق بينها، أو محاولة التوحد في قائمة واحدة، عزز من قدرة نتنياهو على البقاء، وشجعه لأن يدعو نفتالي بينيت وجدعون ساعر إلى العودة إلى «معسكر اليمين» الذي يقوده، وعدم إضاعة فرصة تشكيل حكومة يمينية ترسخ حكم اليمين، وهي دعوة وصفها الصحافي المعروف بعدائه لنتنياهو بن كسبيت في مقالة له في صحيفة «معاريف» بأنها «دعوة وقحة» بعد كل ما فعله بهم ومحاربته لهم لدرجة «أن يسخر موقع واللا الإخباري لتشويه نفتالي بينيت» وإهماله في جولات المفاوضات الائتلافية وتعمد «إهانته واذلاله».

العمر الافتراضي «لمعسكر التغيير» بيد نتنياهو

كلف رئيس الدولة الإسرائيلية رؤوفين ريفلين وبعد انتهاء جولة المشاورات والاستماع لتوصيات رؤساء الكتل الفائزة في الانتخابات، بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة أولا، بعد حصوله على ٥٢ صوتا مقابل ٤٥ صوتا ليائير لبيد وسبعة أصوات لنفتالي بينيت، وامتناع القائمتين العربيتين وحزب جدعون ساعر عن التوصية على أحد.

تظهر هذه النتيجة بشكل فاقع حالة عدم الثقة والانسجام بين مكونات «معسكر التغيير»، وهو ما يمنح نتنياهو الفرصة للتحكم مرة أخرى في جدول أعمال الحلبة السياسية وإعادة خلطها من خلال استهداف الأحزاب ذات الجذور اليمينية، والتي تستمد شرعية وجودها ليس من عدائها له بقدر ما تستمدها من جمهورها اليميني.

وقد فشل جدعون ساعر في أن يحل مكان نتنياهو، وأن يسحب مصوتي الليكود إليه، كما فشل نفتالي بينيت في أن يسوّق نفسه على أنه حزب يميني عريض، وليس حزبا قطاعيا عريضا يتسع لجمهور اليمين، بينما نجح نتنياهو في الحفاظ على جمهوره، ونجح في تعزيز المنافسة لصالحه لدى أوساط الصهيونية الدينية، من خلال دعمه للوحدة بين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير من أتباع كهانا وحصولهما على عدد من المقاعد يساوي ما حصل عليه جدعون ساعر.

ستنصبّ محاولات نتنياهو في تشكيل حكومة على جدعون ساعر ونفتالي بينيت لأنهما لا يمتلكان «الشرعية» الكافية لدى جمهور اليمين في الذهاب للتحالف مع يائير لبيد وحزبي العمل وميرتس على حساب حكومة من اليمين، كما أنهما قد يفقدان الكثير من قوتهما في حال الذهاب إلى جولة انتخابات خامسة.

محاولات نتنياهو هذه قد لا تعطيه ائتلاف الأحلام الذي يبحث عنه، ولكنها ستقدم له نقطة هجوم مريحة ضدهما في الانتخابات القادمة إذا ما فرضت عليه، أو تجعله يمتلك المسوّغ للذهاب والبحث عن الصوت العربي.

الصوت العربي الضائع

لا يعتبر انقسام القائمة العربية المشتركة على ذاتها، وتراجع قوتها وانخفاض نسبة التصويت في المجتمع العربي، الخسارة الوحيدة التي منيت بها في هذه الانتخابات، إذ إن وقوف القائمة الموحدة على الجدار، وعدم الخروج بموقف واضح ضد حكومة ونهج بنيامين نتنياهو، وإبداء الاستعداد للتعاون معه، أفقد الصوت العربي في الكنيست قيمته وقدرته على المناورة وقطع الطريق على نتنياهو في تشكيل حكومة، أو سن قوانين تقيد معسكر نتنياهو، وبدل ذلك فإن هذا الحياد منح نتنياهو هامشا أوسع للضغط على جدعون ساعر والأحزاب اليمينية الأخرى التي تتخوف من قدرة نتنياهو على تشكيل حكومة بمعزل عنها.

وإن وجود القائمة المشتركة في «معسكر التغيير» من دون أن تتمكن عمليا من أن تكون جزءا من أية حكومة يعكس جزئية أخرى تضعف هذا المعسكر ومحدودية خياراته.

«روضة أطفال»!

ربما يكون الوصف الذي أطلقه أفيغدور ليبرمان، في مقابلة أجراها معه موقع «واينت» في الثامن من آذار الماضي وقال فيها إن «معسكر لا بيبي هو أشبه ما يكون بروضة أطفال»، هو الوصف الأقرب إلى الواقع، بسبب الأنا المتضخمة لدى رؤساء أحزابه وحالة عدم الثقة التي تسود بينهم والبحث الدائم عن طرف يلقون عليه اللوم بالفشل في كل مرة، والأهم من ذلك هو عدم امتلاكهم الشجاعة الكافية للإقدام على اتخاذ خطوات جريئة وخاصة في قضية الاعتماد على الصوت العربي، وهي عوامل تفقدهم أهم الأوراق التي من خلالها يمكن أن يحققوا الشعار الذي حولوه إلى قاسم مشترك يجمعهم معا.

إلى جانب ليبرمان والذي يعد واحدا من مكونات هذا المعسكر، شكك الكاتب يارون توبرينك في مقالة له نشرها موقع «تايم أوت» بوجود شيء اسمه «معسكر التغيير»، معتبرا أن هذا المعسكر هو من صنع الإعلام، وأنه لا وجود له على أرض الواقع لأنه لا يمكن أن توجد أرضية قادرة على أن «تجمع أيمن عودة مع ليبرمان وجدعون ساعر مع مراعنة وهندل ومع ميرتس» معتبرا أن تغيير الحكم يحتاج إلى روافع حقيقية لا تتوفر في هذا المعسكر الذي «اخترعه الإعلام والمعلقون السياسيون الذي دفعوا بيني غانتس إلى أحضان نتنياهو عندما اخترعوا الحاجة إلى الوحدة في مواجهة كورونا».

لا أدل على كل ما سبق ومن أجواء روضة الأطفال التي شبه بها ليبرمان هذا المعسكر من توقيع نفتالي بينيت عشية الانتخابات وبشكل مرتبك وارتجالي على وثيقة يتعهد فيها «أن لا يجلس في حكومة يترأسها يائير لبيد» وهو الذي يفترض أن يكون رئيس أكبر حزب في هذا المعسكر، وكل هذا من أجل أن ينافسه على الفوز بمنصب رئاسة الحكومة رغم حصوله على سبعة مقاعد فقط في هذه الانتخابات.

قد يفشل نتنياهو في تشكيل حكومة، إلا أن المعسكر المضاد له لن يتمكن من إزاحته وتشكيل حكومة بديلة عن حكومته، ليبقى هذا الطموح مجرد شعار فارغ إلا أنه حيوي ووجودي بالنسبة لأحزاب تفتقر لبرنامج حقيقي ولا تجد ما يمكن أن يفرقها عن بعضها أو يميزها أيديولوجيا، وفي ظل تحول المنافسة إلى منافسة شخصية وحول الأسماء فقط.

ما يسمى «معسكر التغيير»: هل تكفي الرغبة بإطاحة نتنياهو؟ (أ.ف.ب)

صدر حديثاً
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»
الأراضي المُفرغة
جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب
ترجمة: ياسين السيد

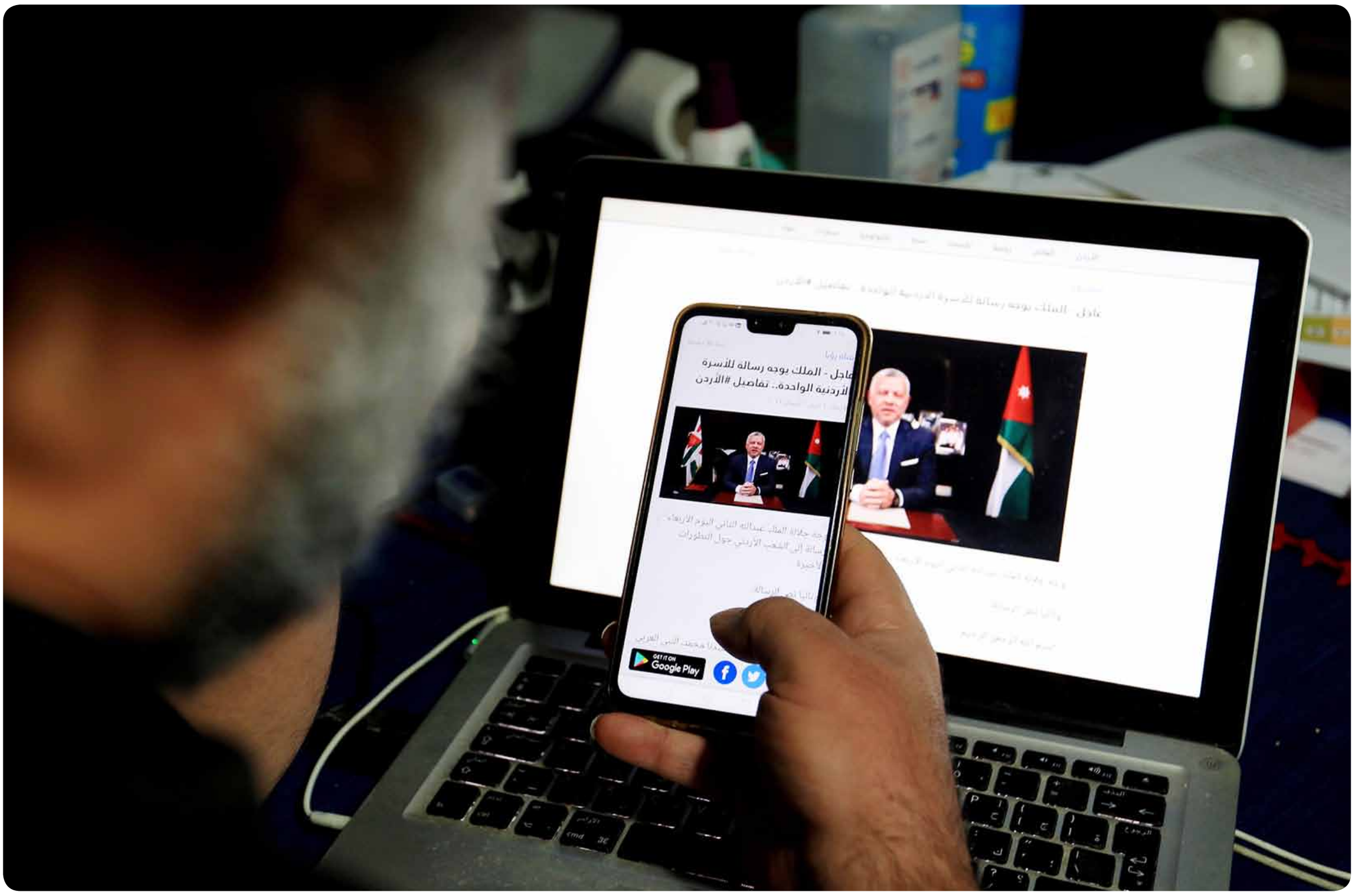

مواطن أردني يتابع كلمة الملك عبد الله الثاني الموجهة للأردنيين في ٧ الجاري: «تم وأد الفتنة». (إب.أ)

العلاقات الأردنية - الإسرائيلية.. ربع قرن من التوتر!

كتب نهاد أبو غوش:

التزمت إسرائيل الرسمية الحذر تجاه أحداث الأسبوع الماضي في الأردن، أي ما عرف بـ«قضية الأمير حمزة»، لكن وزير الدفاع بيني غانتس، ومن موقعه الجديد بعد الانتخابات، إذ بات محسوبا على صفوف معارضي بنيامين نتنياهو، وبعد أن كرر العبارات الدبلوماسية المعهودة أن ما يجري في الأردن هو شأن داخلي، وجدها فرصة للغمز من قناة رئيس الحكومة بالقول إن من واجب رئاسة الحكومة تقديم المساعدات لهذا البلد الذي يمر بأزمات صحية واقتصادية.

ومع انتشار تلميحات وتسريبات أردنية عن ضلوع شخصيات أجنبية، وإسرائيلية تحديدا، في التدخل في الأحداث، اهتم الإعلام الإسرائيلي بما يجري في الأردن، وبطريقة تختلط فيها مشاعر الشماتة والتشفي بما جرى، بتحليلات لا تنظر للأردن إلا كدولة ضعيفة بحاجة إلى مساعدة الآخرين، وبالتحديد إلى مساعدة دول الخليج العربية ماليا واقتصاديا، ومساعدة إسرائيل أمنيا وعسكريا.

المصادر الأردنية ذكرت أن عناصر محيطة بالأمير كانت على اتصال بجهات أمنية خارجية، وهو ما فسرته مصادر صحافية أردنية لاحقا باتصال ضابط سابق في جهاز الموساد، بزوجة الأمير وعرضه عليها طائرة لنقلها إلى أي مكان تريده. المصادر الإسرائيلية أعادت نشر الخبر كما ورد من الأردن، فبادر الشخص المذكور واسمه روعي شبوشنيك، إلى الإيضاح بأنه رجل أعمال ولم يكن يوما ضابطا في الموساد، في حين ذكر موقع «واللا» العبري بأن المذكور كان مستشارا لرئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت لشؤون النقب والجليل، وقد أقر شبوشنيك بحسب موقع i24news بصداقته مع الأمير حمزة وحديث الأخير عما يتعرض له، وكي يزيد هذا الإسرائيلي الطين بلة، أضاف في استخفاف بطبيعة الدولة الأردنية، أنه فعلا عرض طائرة لنقل زوجة الأمير!

المطلوب أردن ضعيف وهش

ظل الإسرائيليون وحدهم يكررون الحديث عن محاولة الانقلاب، بينما الرواية الأردنية التي تدعمها روايات شخصيات أردنية معارضة، تشير إلى مجرد اتصالات خارج نطاق البروتوكول وأعراف الأسرة الملكية، ومقاطعة الأمير للاحتفالات الرسمية الأردنية (شهادة النائب والوزير الأردني السابق بسام حدادين على موقع تنوير الأردن)، فالمعلق الإسرائيلي للقناة ١٢ إيهود يعري، المعروف بقربه من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وصف ما جرى في الأردن بأنه محاولة انقلاب فاشلة، وقال في حديث لإذاعة FM ١٠٣ نقلته صحيفة «معاريف» إن «التوتر في العائلة المالكة الأردنية ليس جديدا، لأن الملك عبد الله عزل أخاه حمزة عن ولاية العهد، ويحظى الأمير حمزة بشعبية كبيرة لدى الجمهور والجيش، وعلى النقيض منه لا يحظى ولي العهد الأمير حسين بأية شعبية».

يعكس حديث يعري وبعض المحللين الإسرائيليين عن الأوضاع الداخلية الأردنية، نوعا من التفكير الرغبي لدى الإسرائيليين والذي لا يريد أن يرى الأردن إلا بلدا ضعيفا وهشا إلى الدرجة التي تبقيه في حاجة دائمة إلى الدعم الإسرائيلي، وهو تفكير لا يبتعد السياسيون الإسرائيليون كثيرا عنه حين يريدون للعلاقات الأردنية- الإسرائيلية أن تبقى متينة ومتطورة، في الوقت الذي يريدون للأردن أن يتحمل نتائج السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة مخطط الضم الذي يمكن أن يتسبب بموجات من هجرة الفلسطينيين للأردن وأن تعصف هذه الموجات بالتركيبة السكانية للأردن.

السفير الإسرائيلي السابق في عمّان عوديد عيران، وهو الباحث الآن في معهد دراسات الأمن القومي، يبدو أكثر تحفظا من يعري في أحكامه، لكنه لا يختلف معه كثيرا من حيث الجوهر، فيتحدث عن محاولة انقلاب، وبأن للأمير علاقات قوية بالعشائر، ولا يستبعد أن الملك يبذل محاولات يائسة حسب قوله، لإثبات مكانته كحاكم وحيد في الأردن.

أصابع إسرائيلية تعبث

تقول سمدار بيري في تقريرها لـ«يديعوت أحرونوت» بتاريخ الرابع من نيسان الجاري، إنها تلقت معلومات خاصة عن ضلوع السعودية وإمارة خليجية بمحاولة الانقلاب الفاشلة، وهي تعزز ما تسرب في عمان عن «أصابع إسرائيلية» في الموضوع، فتقول «يتبين الآن أيضا بما لا يرتقي إليه الشك بأن نتنياهو كان يعرف غير قليل عما يشغل بال الملك عبد الله في الأسابيع الأخيرة ولماذا كان مهما له أن يمنع رحلة رئيس حكومة إسرائيل الجوية إلى الخليج». وتضيف أن الأردن «يشتبه بنتنياهو الذي كان يسره جدا أن يتخلص من عبد الله، وأن يرى مكانه حاكما أردنيا آخر».

ويبدو أن الإسرائيليين الذين اعتمدوا سياسات تحاول الإذلال المتعمد للفلسطينيين الخاضعين للاحتلال في كافة تفاصيل حياتهم، افترضوا أن مثل هذه السياسات والذرائع المرافقة لها يمكن تطبيقها على أي مسؤول عربي، فوضعوا قيودا أمنية على زيارة موكب ولي العهد الأردني الأمير الحسين بن عبد الله التي كانت مقررة للمسجد الأقصى، بفرض الحراسة الأمنية الإسرائيلية، وبالمحصلة ألغى الأمير زيارته على الفور. وقد فهم الإسرائيليون الرسالة الأردنية بوضوح، فقد أورد إيتمار آيخنر، المراسل السياسي لموقع «واينت»، غداة الحادثة، بأن التقديرات الإسرائيلية تشير إلى أن الأردن اعتبر شروط إسرائيل، والترتيبات الأمنية لزيارة ولي العهد للقدس والمسجد الأقصى، مساسا صارخا بمكانة المسجد، وإخلالا بمعاهدة وادي عربة التي تقر بالوصاية الأردنية على المقدسات.

الأردن يرد سريعا

جاء الرد الأردني سريعا بتعطيل زيارة بنيامين نتنياهو لدولة الإمارات العربية المتحدة، وعدم السماح لطائرته بالمرور عبر الأجواء الأردنية، وقد عادت طائرة إماراتية خاصة أدراجها إلى الإمارات من دون الزائر المهم الذي كان يعوّل على زيارته هذه في أن تسجل له مزيدا من الإنجازات، وأن تكسبه مزيدا من الشعبية قبل أيام قليلة وحاسمة من الانتخابات العامة، فموقع «واللا» العبري وضع عنوانا عريضا لنشرته يوم ١١ آذار يفيد بأن نتنياهو يبحث عن المقعد ٦١ في الإمارات العربية المتحدة. ونشرت صحيفة «يسرائيل هيوم» مقالا لأريئيل كهانا بعنوان «عهد جديد في الخليج» تحدث فيه عن آفاق التعاون الشامل في المجالات كافة الذي سينتعش بعد هذه الزيارة المهمة جدا.

وواصل الوزير بيني غانتس انتقاد نتنياهو الذي أدى سلوكه في السنوات الأخيرة إلى المساس بالعلاقات مع الأردن، البلد الذي يشكل السلام معه ذخرا سياسيا واقتصاديا وأمنيا كبيرا بحسب غانتس. وقد ألمح نائب رئيس الوزراء الأردني أيمن الصفدي إلى سبب إلغاء زيارة ولي العهد، مظهرا أن الأمر لا يقتصر على ترتيبات عابرة، بل يتعداها إلى «أعمال وممارسات تمس بالسلام، مثل بناء مستوطنات جديدة أو المسّ بالمواقع المقدسة في القدس. وكل هذه خطوات تبعد السلام».

وربط نداف شرغاي في مقاله في «يسرائيل هيوم» بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٢ ما أحاط بزيارة ولي العهد الأردني الملغاة للحرم، بالتنافس بين السعودية والأردن في الوصاية على المسجد الأقصى، وكذلك بسعي إسرائيل للحد من النفوذ التركي في المسجد الأقصى، وهو يدرك الأهمية التي يكتسبها هذا الأمر بالنسبة لدولة مثل الأردن، يؤسس الحكم الهاشمي فيها شرعيته على هذه المسؤولية الدينية، ليخلص إلى أن الأردن ما زال هو الشريك المفضل لدى إسرائيل، إلى أن تبرز معطيات جديدة، ويكرر ما يراه غيره من المعلقين الإسرائيليين بأن الأردن يحتاج إلى إسرائيل أكثر مما تحتاج إسرائيل إليه.

ولم تكن أحداث الشهرين الأخيرين إلا تفاصيل جزئية في مسلسل طويل من التوترات والانتقادات والمواجهات السياسية في المحافل الدولية، ولكن ما يميز هذه الأحداث أنها مسّت أهم رموز السيادة الأردنية وهو الملك، كما أنها طاولت البعد الديني والرمزي لوصاية الأردن على المقدسات.

إنكار إسرائيلي ثم اعتراف

حاولت أوساط رئيس الحكومة الإسرائيلية التهوين مما جرى، فادعت في البداية، أن تأجيل الزيارة جاء بسبب إدخال سارة نتنياهو زوجة رئيس الحكومة إلى المستشفى، لكن المصادر عينها اعترفت لاحقا بسبب التأجيل، فقد أقرّ بيان لديوان رئيس الحكومة أن التأجيل تم بسبب الموقف الأردني الرافض لعبور طائرة نتنياهو. وجاء في البيان «كان من المفروض أن يقوم رئيس الحكومة بزيارة إلى الإمارات، ولكن بسبب صعوبات طرأت على تنسيق مرور رحلته عبر الأجواء الأردنية، تم تأجيلها». وأقر الديوان في بيانه أن الموقف الأردني نبع بسبب إلغاء زيارة ولي العهد الأردني إلى الحرم القدسي الشريف، جراء خلاف طرأ حول التدابير الأمنية التي يتم اتخاذها في الأقصى.

يوميات السلام البارد بين البلدين الجارين مليئة بالحوادث الاستفزازية وأسباب الانفجار، سواء الأسباب الجدية والعميقة كالموقف من حل القضية الفلسطينية، وقضية القدس ومقدساتها التي أقرت اتفاقية وادي عربة بالوصاية الأردنية عليها، أو تجاه القضايا والتطورات اليومية العادية التي تميزت بكثرة الاستفزازات الإسرائيلية، وهو أمر يفسره المحللون الأردنيون بوجود عقلية استعلائية وعنجهية لدى المسؤولين الإسرائيليين الذين لا يقيمون كبير وزن لاعتبارات الطرف الآخر وحساباته وحساسياته.

ربع قرن من التوتر

ظلت العلاقات الأردنية- الإسرائيلية مشحونة بالتوترات والقلاقل على امتداد أكثر من ربع قرن، أي منذ توقيع معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية المعروفة بمعاهدة وادي عربة في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤. ويمكن وصف هذه العلاقات بأنها أقرب إلى فصل طويل من السلام البارد والجمود الرسمي والشعبي، ووصلت في عدة مناسبات إلى الحضيض، وإلى درجة سحب السفراء مع الاكتفاء بالحد الأدنى من الاتصالات السياسية والأمنية.

فبعد أن أطلقت اتفاقية وادي عربة آمالا عريضة عن ثمار السلام الوفيرة التي يمكن أن تفضي لها الاتفاقية، وعن التعاون المشترك في شتى المجالات، ودور أردني مقرّ ومرحّب به في إيجاد تسوية سلمية مقبولة للقضية الفلسطينية، فإن هذه الآمال سرعان ما انتكست بفعل الخروقات الإسرائيلية المتكررة، سواء لجهة نكث العهود مع الأردن، أو لجهة انتهاك سيادته غير مرة، وكان أبرزها محاولة جهاز الموساد الإسرائيلي اغتيال القيادي في حركة حماس خالد مشعل في العام ١٩٩٧، وهي المحاولة التي انتهت بفشل ذريع وبالقبض على منفذّيها، ثم التدخل الشخصي للعاهل الأردني الراحل الملك حسين للإفراج عن مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين ومبادلته بعميلي الموساد.

الموقف الشعبي الأردني لم يكن متحمسا للسلام مع إسرائيل، فقد ظل موقف النقابات المهنية والعمالية والهيئات الشعبية الأردنية مجمعا على رفض التطبيع مع إسرائيل، ووصلت تأثيرات هذا الموقف إلى البرلمان نفسه الذي اتخذ أكثر من مرة مواقف تدعو الحكومة إلى قطع العلاقات مع إسرائيل، كما برز في السنوات الأخيرة في موقف البرلمان من اتفاقية الغاز. وباستثناء حادثة وحيدة أطلق فيها الجندي الأردني الغاضب أحمد الدقامسة النار على فتيات إسرائيليات فقتل سبعة منهن في آذار ١٩٩٧ في منطقة الباقورة شمال نهر الأردن، بسبب استهزائهن به في أثناء صلاته، ظلت الخروقات الرئيسة لمعاهدة السلام من الاتجاه المعاكس، أي من إسرائيل تجاه الأردن، كما في واقعة تزويد إسرائيل للأردن بمياه ملوثة في العام ٢٠٠٩، أو حادثة قتل القاضي الأردني رائد زعيتر في العام ٢٠١٤ بسبب احتجاجه على إجراءات التنكيل والتفتيش على الجسر، وكذلك في حادثة قيام موظف أمني في السفارة الإسرائيلية في عمان بإطلاق النار على أردنيين وقتلهما في تموز ٢٠١٧، وهو الحادث الذي تبعه توتر شديد أدى إلى سحب موظفي السفارة، وأدى إلى اعتذار إسرائيلي لاحق ثم التزام بدفع تعويضات إلى أسرتي القتيلين.

خيبة أمل الملك حسين

يمكن القول إن مؤشرات التوترات والاستفزازات الإسرائيلية ظهرت مبكرا، وهي تعود بشكل خاص إلى السياسات الإسرائيلية العنيفة والقمعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك محاولات تغيير الوضع القائم في القدس، وأعمال الاستيطان وممارسات القمع، وقد أدرك العاهل الردني الراحل الملك حسين (توفي في شباط ١٩٩٩) هذه النتيجة مبكرا، فقد عبر عن خيبة أمله من إسرائيل وزعمائها، وخاصة من بنيامين نتنياهو، وذلك في حديثه المستفيض مع المؤرخ البريطاني الإسرائيلي آفي شلايم الذي وثقها في كتابه «أسد الأردن» عن سيرة حياة الملك (صدر في العام ٢٠٠٧ عن دار بنجوين). وتنقل سمدار بيري في تقرير لها في «يديعوت أحرونوت» في ٢٠٠٩/١٠/٢٣ رسالة شخصية مريرة وجهها الملك حسين إلى نتنياهو بواسطة رئيس الديوان الملكي الأردني علي شكري، وقد أوردها شلايم في كتابه، وفيها يعاتب الملك رئيس الحكومة الإسرائيلية بشدة، ويحمله مسؤولية تدهور جهود السلام وانتكاسها، ويقول مخاطبا نتنياهو في الرسالة: «أنا قلق بصورة عميقة وصادقة من تراكم الأعمال المأساوية، التي بادرت إليها كرئيس لحكومة إسرائيل، فصنع السلام وهو الهدف الأسمى في حياتي يبدو كأضغاث أحلام مراوغة، وأنا لا أستطيع قبول الذرائع المتكررة التي تسوقها وكأنك مجبر على التصرف كما تفعل بسبب الضرورات والضغوط».

التوتر هو العنوان

يغلب مصطلح «التوتر» والعبارات التي تشير إلى تدهور العلاقات وترديها على معظم التقارير الاستراتيجية السنوية التي أصدرها مركز مدار، وتطرق فيها إلى العلاقات الأردنية- الإسرائيلية، مشيراً إلى «الفتور» الذي شاب هذه العلاقات على امتداد ربع القرن الماضي، وهو يعزوه إلى محاولات إسرائيل تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، وفرض التقسيم الزماني والمكاني، بالإضافة إلى التصريحات الإسرائيلية المستمرة عن مخططات السيطرة على معظم مساحات الأراضي الفلسطينية المصنفة (ج).

ووصف تقرير مدار للعام ٢٠٢٠ عن مشهد العلاقات الخارجية، وهو من إعداد خالد عنبتاوي، العلاقات الأردنية- الإسرائيلية بأنها وصلت إلى «نقطة انحدار غير مسبوقة» وذلك للسببين الرئيسيين المشار لهما آنفا، وهما خطة الضم، ومحاولات تغيير الوضع القائم في القدس والمقدسات. ويشير التقرير عينه إلى أن التبادل التجاري وصل إلى مستويات دنيا بين البلدين، حيث شكل نحو ثلث الواحد بالمئة فقط من مجمل التبادل التجاري الإسرائيلي، ويقتبس التقرير تصريحا منسوبا إلى الملك عبد الله الثاني يقول فيه إن العلاقات بين الأردن وإسرائيل وصلت إلى أدنى مستوياتها.

ويتكرر الوصف عينه في معظم التقارير السنوية الصادرة عن مركز مدار. فتقرير العام ٢٠١٠ يصف العلاقات بأنها متوترة، مشيرا إلى أن بعض أطراف الحكومة الإسرائيلية ما زال يؤمن بتهجير الفلسطينيين إلى الأردن، وهو ما يذكر بخطط حزب الليكود القديمة عن الوطن البديل، والادعاء أن الأردن هو دولة الفلسطينيين، ويورد التقرير مقتطفات من مقابلة الملك عبد الله الثاني مع صحيفة «هآرتس» لمناسبة مرور ١٥ عاما على توقيع اتفاقية السلام، والتي يشير العاهل الأردني فيها إلى أن العلاقات بين البلدين باردة جدا بعد الحرب على غزة وبسبب عدم تقدم العملية السلمية، وعدم تطبيق كثير من البنود والاتفاقيات الفرعية، ووصف التقرير العلاقات بأنها تمر بحالة قطيعة.

ويلحظ تقرير العام ٢٠١٤ تحسنا طفيفا في العلاقات بسبب التطورات الإقليمية وخاصة في سورية، والجهود الأميركية، بمساعدة الأردن، لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، لكن ذلك لم ينف استمرار حالة البرود والانتقادات الأردنية المتكررة للسياسات الإسرائيلية.

«محكمة العدل العليا» تُشرعِن معاقبة عالِمٍ عالميّ بجريرة آرائه السياسية!

كتب سليم سلامة:

عوديد غولدرايخ (يمين) ويوآف غالانت.

بحُكمها القضائي الذي أصدرته يوم الخميس الأخير، ارتكبت «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية جملة من الأخطاء التي يمكن القول، دون مغالاة، إنها تضعها في موقف مناقض لاسمها («العدل») ومناقض لقرارات سابقة صدرت عنها، بل مناقض لكل ما في الديمقراطية من حقوق وقيم فيما يمكن اعتباره اعترافاً رسمياً تسجله هذه الهيئة القضائية الأعلى في إسرائيل بزيف «الديمقراطية الإسرائيلية» المُدّعاة ومدى ضيق حدودها، ليس القومية ـ العرقية فحسب، وإنما السياسية أيضاً.

هذا هو الاستنتاج المركزي الذي لا بد من استخلاصه عند قراءة نص قرار «محكمة العدل العليا» بشأن منح «جائزة إسرائيل» هذا العام للبروفسور عوديد غولدرايخ، العالِم ذي الشهرة العالمية في مجال الرياضيات، من «معهد وايزمان للعلوم» في مدينة رحوفوت، وهو قرار يحمل بين طياته وفي دلالاته درجة عالية جداً من الخطورة المتعددة الأوجه، كما سنبينها هنا.

فقد شرعنت المحكمة، في نصٍّ قضائيّ رسميّ لا يعدم التعليلات والتسويغات القانونية، القرار الذي اتخذه وزير التربية والتعليم، يوآف غالانت (ليكود)، رفض قرار «لجنة اختيار الفائزين بجائزة إسرائيل» للسنة الجارية ٢٠٢١ والقاضية بمنح البروفسور غولدرايخ هذه الجائزة تقديراً له على أبحاثه في أحد المواضيع المهمة في مجال علوم الرياضيات والحاسوب.

وجاء رفض غالانت هذا على خلفية المواقف التي عبر عنها غولدرايخ في مناهضة الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية وفي تأييد حركة «المقاطعة، سحب الاستثمارات والعقوبات» (BDS) على خلفية استمرار الاحتلال الإسرائيلي لهذه المناطق وتكثيف الاستيطان اليهودي فيها.

مهلة تتجاوز الجدول الزمني وموعده النهائي!

قرار المحكمة العليا الإسرائيلية هذا جاء رفضاً للالتماس الذي تقدمت به إليها «لجنة الجائزة» ضد وزير التربية والتعليم وقراره المذكور. وفي قرارها هذا، تبنت المحكمة موقف الوزير غالانت الذي طلب «فحص ما إذا كان يستطيع، من الناحية القانونية، رفض منح البروفسور غولدرايخ جائزة إسرائيل»، كما تبنت موقف المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، الذي ادعى بأنه «ينبغي إتاحة المجال أمام الوزير غالانت لبحث الموضوع وفحص المعلومات التي وصلت إليه قبل يومين» ومفادها أن غولدرايخ قد وقع على عريضة نُشرت قبل نحو أسبوعين تعلن التأييد لحركة المقاطعة وتدعو «الاتحاد الأوروبي» إلى مقاطعة «جامعة أريئيل» القائمة في مستوطنة أريئيل، التي أقيمت سنة ١٩٧٨ على أراضٍ تبلغ مساحتها أكثر من ٥٠٠ دونم تابعة لعدد من البلدات الفلسطينية هي سلفيت، إسكاكا، مردة وكفل حارس.

هيئة المحكمة تألفت من ثلاثة قضاة (هم القاضي نوعام سولبيرغ، المستوطن في مستوطنة «ألون شفوت»، إحدى «مستوطنات غوش عتسيون» الواقعة إلى الجنوب من القدس، ما بين بيت لحم والخليل؛ القاضية ياعيل فيلنر، المقيمة في مدينة حيفا اليوم لكن الناشطة سابقاً في حركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية، إذ كانت ضمن نواتها الاستيطانية الأولى في «سبسطية» بالقرب من مدينة نابلس؛ والقاضي يتسحاق عميت) وانتبهت بالطبع إلى مسألة التوقيت، لكنها سوّغت قرارها هذا بالقول إنه «في الظروف التي نشأت، ومع الأخذ في الاعتبار موقف وزير التربية والتعليم بشأن الحاجة إلى مهلة زمنية إضافية لفحص الموضوع، بما في ذلك إمكانية النظر في ما سيقوله البروفسور غولدرايخ حول الأمر قبل البتّ به واتخاذ قرار نهائي؛ ومع الانتباه أيضاً إلى موقف المستشار القانوني للحكومة القائل بأن المسألة «ليست هامشية أو تافهة» بل قد تحتاج إلى تحليل قضائي لا يتيحه الجدول الزمني الآن، فإننا نعتقد بأنه ينبغي إتاحة المجال أمام الوزير لإعادة فحص الموضوع واتخاذ القرار النهائي في مدة أقصاها ثلاثون يوماً»!

المعنى الصريح والنتيجة الفورية والمباشرة لقرار المحكمة هذا هو، بشديد البساطة، عدم منح البروفسور غولدرايخ هذه الجائزة وحرمانه منها، لهذه السنة على الأقل، إذ أمهلت الوزير غالانت «٣٠ يوماً لبحث الموضوع» بينما يجري توزيع «جائزة إسرائيل»، عادة، ضمن الاحتفالات بذكرى استقلال دولة إسرائيل سنوياً (الذكرى الـ ٧٣ تحل، هذا العام، يوم ١٥ نيسان الجاري). لكن المحكمة حاولت «تلطيف» قرارها المثير للاستهجان بالإشارة إلى أن «حقوق الأطراف محفوظة بشأن أي قرار نهائي سيصدر. فقد سجلنا أمامنا أنه إذا ما تقرر في نهاية المطاف منح البروفسور غولدرايخ الجائزة، فسيكون بالإمكان تنفيذ ذلك خلال حفل توزيع جائزة إسرائيل العام المقبل أو في موعد أبكر، وفق ما يختاره غولدرايخ»!!

وفي تعقيبه على قرار المحكمة شرعنة حرمان البروفسور غولدرايخ من الجائزة كعقاب له على آرائه ومواقفه السياسية، قال الوزير غالانت في تغريدة نشرها على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، إن «جائزة إسرائيل هي الجائزة الأكثر أهمية وقيمة التي تمنحها دولة إسرائيل. الشخص الذي لا تحظى دولة إسرائيل وقوانينها بمعزّة في قلبه لا يستحق هذه الجائزة. ربما كان البروفسور غولدرايخ عالِماً لامعاً، لكن دعمه لحركة المقاطعة ودعوته إلى مقاطعة جامعة أريئيل هما بمثابة بصقة في وجه دولة إسرائيل والأكاديميا الإسرائيلية، بل هما خرق محتمل للقانون»!

وأوضح غالانت أنه «سيستغل المهلة الزمنية التي منحته إياها المحكمة العليا لاستكمال فحص الموضوع وما إذا كان تنصل البروفسور غولدرايخ الحالي من حركة المقاطعة هو تنصل صادق وما إذا كانت المعلومات التي قدمها إلى المحكمة وإلى الدولة بهذا الشأن هي معلومات صحيحة»! وختم غالانت قائلاً: «السيناريو الذي قد يقف فيه داعم لحركة المقاطعة ضد إسرائيل على المنصة في ذكرى استقلال الدولة ليستلم جائزة إسرائيل من أيدي قادة الدولة هو سيناريو لا يمكننا السماح به»!

إجماع أكاديمي على رفض قرار الوزير

أحد أوجه الخطورة في قرار المحكمة هذا تنبه إليه رؤساء الجامعات الإسرائيلية و«المجمع الوطني الإسرائيل للعلوم والآداب» ورؤساؤه السابقون الذين سارعوا إلى الإعلان عن رفضهم لقرار الوزير. ففي الرسالة التي وجهوها إليه، طالب رؤساء الجامعات الإسرائيلية الوزير غالانت بالتراجع عن موقفه وعن رفضه قبول قرار «لجنة الجائزة» بمنح البروفسور غولدرايخ «جائزة إسرائيل» تقديراً لأبحاثه العلمية في مجال الرياضيات. وأشار رؤساء الجامعات، في رسالتهم، إلى حقيقة أن دعوتهم هذه إلى الوزير «لا تنبع من تضامننا مع تصريحات غولدرايخ السياسية، بل العكس هو الصحيح: رأينا مختلف عما تتضمنه تصريحاته المعروفة لنا. لكنّنا نعتقد بأن من حقه، كمواطن يعيش في دولة ديمقراطية، أن يعبر عن رأيه دون وجل أو مراءاة»!

وختم رؤساء الجامعات رسالتهم إلى الوزير بالتأكيد على أن «عدم منح شخص ما جائزة إسرائيل بسبب آرائه السياسية يخالف الفكرة المركزية من وراء تأسيس هذه الجائزة ومنحها بصورة سنوية، كما يشكل مساً عميقاً وخطيراً بحرية التعبير وبحرية التفكير. فقرارك يولّد الانطباع السيء بأنّ «مَن يسير في الثلم» فقط هو الذي يستحق المكافأة والتقدير، بينما يكون العقاب من نصيب كل مَن يجرؤ على التعبير عن رأي سياسي يقع خارج نطاق الإجماع»! وقد وقع على هذه الرسالة كل من: البروفسور أريئيل بورات (رئيس جامعة تل أبيب)، البروفسور آشير كوهين (رئيس «الجامعة العبرية» في القدس)، البروفسور أوري سيفان (رئيس «معهد الهندسة التطبيقية/ التخنيون» في حيفا)، البروفسور ألون حين (رئيس «معهد وايزمان للعلوم»، حيث يعمل البروفسور غولدرايخ)، البروفسور دانيئيل حايموفيتش (رئيس «جامعة بن غوريون» في بئر السبع/ النقب)، البروفسور رون روبين (رئيس جامعة حيفا)، البروفسور ميمي آيزنشتادت (رئيسة «الجامعة المفتوحة»).

كما عبر مجلس «المجمع الوطني الإسرائيلي للعلوم والآداب» ورؤساؤه السابقون عن «الأسف العميق والقلق الكبير على حرمان البروفسور غولدرايخ من الحصول على جائزة إسرائيل عن أبحاثه في علوم الرياضيات والحاسوب بسبب مواقفه السياسية» ضد الاحتلال. وقال بيان صدر عن المجلس ورؤسائه السابقين إن «المعيار الأساس لمنح جائزة إسرائيل في المجالات العلمية هو الامتياز البحثيّ، الذي بفضله تحافظ الجائزة على مكانتها بوصفها وسام التقدير الأعلى الذي تمنحه دولة إسرائيل لعلمائها». وأضاف البيان أن «التصريحات السياسية هي في إطار المسموح به وفق مبدأ حرية التعبير وهي ليست ذات صلة أو أهمية في سياق القرار بشأن منح الجائزة أو حجبها».

وفي حديث إذاعي، عبّر نائب رئيس هذا «المجمع»، البروفسور دافيد هرئيل (من «معهد وايزمان للعلوم» والحائز على «جائزة إسرائيل» لسنة ٢٠٠٤ في مجال علوم الحاسوب) عن غضب شديد على قرار الوزير غالانت واصفاً إياه بأنه «فضيحة من الدرجة الأولى... ثمة هنا رائحة وأجواء فاشية شبيهة بتلك التي سادت في العام ١٩٣٣»، في إشارة واضحة إلى النازية الألمانية والهولوكوست. وأوضح هرئيل: «أنا أيضاً مؤيد لمقاطعة جامعة أريئيل في المناطق المحتلة وقد وقعتُ على العريضة التي يريد غالانت حرمان غولدرايخ من الجائزة بسببها».

أما المحامي ميخائيل سفراد، الذي تولى تمثيل البروفسور غولدرايخ والمرافعة عنه أمام المحكمة، فعقب على قرار «محكمة العدل العليا» بالقول إن «غولدرايخ متهم باقتراف جريمة لم تتم صياغتها في إسرائيل الحالية بعد، كما يبدو، هي: اليسارية. فقد أوجد المستشار القانوني للحكومة، سوية مع وزير التربية والتعليم، مساراً مكارثياً واضحاً وصريحاً لحجب جائزة إسرائيل عن أصحاب المواقف المعارضة للاحتلال، للنهب وللأبارتهايد، وهكذا يقومون بإقصاء معسكر سياسي كامل في إسرائيل». وأضاف سفراد أن «مجرد الفكرة القائلة بأن من حق الوزير مواصلة البحث والتنقيب في تصريحات غولدرايخ السياسية، ثم اعتماد قوائم سوداء تعدّها تنظيمات تلاحق الأكاديميين والفنانين بجريرة آرائهم السياسية هي فكرة مشينة وغير معقولة».

معالم السقوط في قرار المحكمة

ليس جديداً تحويل «جائزة إسرائيل»، التي بُدئ بتوزيعها في العام ١٩٥٣، إلى ساحة للمنازلات والمناكفات السياسية، بل استغلالها سوطاً لمعاقبة وجلد «الخارجين عن الإجماع» القومي اليهودي، أو ما تحدده بعض الأطراف السياسية، السلطوية المتنفذة عادةً وغالباً، باعتباره إجماعاً كهذا. فقد حدث أكثر من مرة أن طالبت جهات سياسية بحجب «جائزة إسرائيل» عن مرشحين لنيلها؛ وهي التي تُعتبر أعلى وأرفع جائزة رسمية في إسرائيل تمنحها الدولة تكريماً للمتميزين في حقولهم المعرفية المختلفة وتقديراً لإنجازاتهم العلمية، الأدبية، الفنية، الاجتماعية، الإعلامية أو الرياضية وسواها من ميادين الحياة المختلفة والتي ساهموا بها في تطوير الدولة والمجتمع الإسرائيليين. وقد أدت هذه التجاذبات السياسية في حالات عديدة إلى تنازل المرشحين الذين تقرر منحهم الجائزة عنها، وكانت أبرز تلك الحالات تنازل الفيلسوف والعالِم يشعياهو ليبوفيتش عن الجائزة في العام ١٩٩٣.

وليس جديداً أيضاً تدخل «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية في مسألة منح الجائزة، أو حجبها، في العديد من الحالات التي توجهت فيها جهات مختلفة إلى المحكمة لمطالبتها بإصدار أمر قضائي يمنع منح الجائزة لبعض المرشحين لنيلها، من بينهم على سبيل المثال لا الحصر: الوزيرة وعضو الكنيست السابقة شولاميت ألوني، الفنان الرسام والنحات يغئال توماركين، أستاذ العلوم السياسية البروفسور زئيف شطرنهيل وكثيرون آخرون غيرهم بسبب مواقفهم السياسية وعلى خلفيتها.

غير أن قرارات المحكمة العليا في جميع تلك الالتماسات الكثيرة خلصت، على الدوام، إلى نتيجة واحدة موحدة هي: رفض الالتماسات، مع التأكيد على أنه «بينما تُمنح جائزة إسرائيل عن منجزات مهنية جديرة بالتقدير، فإن التصريحات التي يجري استخدامها غالباً تكون خارج الإطار المهني الذي تُمنح الجائزة عنه. في مثل هذه الحالة، من الصعب عدم النظر إلى حجب الجائزة عمّن اعتُبر جديراً بها بفضل منجزاته المهنية، لكن على أساس مواقفه السياسية التي عبر عنها، بكونه مساً خطيراً بحرية التعبير، وليس بصورة غير مباشرة»، كما أكدت المحكمة ذاتها في قرارها القضائي بشأن الالتماس ضد منح الجائزة للبروفسور زئيف شطرنهيل، في العام ٢٠٠٨، مضيفةً: «ثمة لمثل هذه النتيجة مفعول «كمّ الأفواه» الذي لا مكان له في نظام ديمقراطي، إذ ما هي الرسالة التي تبثها هكذا نتيجة إن لم تكن رسالة الإخراس؟ مجرد المعرفة بأن التعبير عن رأي لا يحظى بشعبية قد تؤدي، بعد فترة من الوقت، إلى نتائج على صعيدٍ ما له بُعدٌ مهنيّ لا يستوي مع ثقافة حرية التعبير في نظام ديمقراطي».

لكن «محكمة العدل العليا»، التي لم تحِد عن هذا النهج في عشرات الحالات/ الاختبارات وعلى مدى عشرات السنوات، تأتي الآن لتُحدث انعطافة عن هذا النهج بمنحها الوزيرَ مهلة «لفحص الأمر واتخاذ قرار نهائي» مع التأكيد على «حقه/ صلاحيته في أن يقرر عدم منح الجائزة» للبروفسور غولدرايخ بعد فحص «ما إذا كانت العريضة المذكورة أعلاه (التي تدعو «الاتحاد الأوروبي» إلى مقاطعة «جامعة أريئيل» الاستيطانية) تندرج تحت أحكام قانون منع المس بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة»؛ وهو القانون الذي سنّه الكنيست الإسرائيلي سنة ٢٠١١ والمعروف اختصاراً باسم «قانون المقاطعة».

ذلك أن كمّ الأفواه، الذي يشكل التجسيد الأبرز والأكثر مباشرة لقمع حرية التعبير عن الرأي التي تعتبر إحدى الحريات الأساسية والحق فيها هو أحد حقوق الإنسان الأكثر أساسية، هو اعتداء فظ وصارخ على الديمقراطية، ضربٌ في جسدها وانتقاص جوهري من وحدتها وتكاملها. ويزداد الأمر خطورة في حالتنا العينية هذه عند الأخذ في الحسبان العوامل الأخرى لا يمكن أن تكتمل الصورة بدونها: أول هذه العوامل هو كون القرار شرعنة فاضحة لمعاقبة عالِمٍ عالميّ بجريرة آرائه السياسية التي يكفلها حقه الأساس في حرية التعبير. وثانيها أن «دستور الجائزة» يضع محاذير لمنع وقوع الجائزة تحت سطوة الاعتبارات السياسية ولا يمنح (الدستور) وزير التربية والتعليم، الذي تجري عملية اختيار المرشحين في نطاق وزارته، أية صلاحية لحجب الجائزة عن أي من المرشحين لأي سبب كان. أما الحق الوحيد الذي يمنحه الدستور للوزير في هذا السياق فهو رفض توصية «لجنة الجائزة»، المهنية في كل مجال من المجالات التي تُمنح فيها الجائزة، مع تسويغ هذا الرفض بصورة تفصيلية، ثم إعادة الأمر إلى اللجنة لتعيد النظر وتتخذ قرارها. وفي هذه الحالة، ينص الدستور على أن اللجنة تعيد النظر في الأمر على ضوء ملاحظات الوزير وتتخذ قرارها «الذي يكون نهائياً ولا يمكن تغييره»! ولمنع أي تأثيرات خارجية وغير مهنية على أعضاء اللجنة، ينص الدستور على إبقاء أسمائهم طي السرية والكتمان إلى ما بعد الإعلان عن الفائزين.

العامل الثالث أن أحكام «قانون المقاطعة» لا تعتبر الدعوة إلى المقاطعة مخالفةً جنائية وإنما «إضراراً يوجب التعويض». معنى هذا، قانونياً، أن الشخص (الشخص الفرد، وليس الدولة!) المتضرر من الدعوة إلى المقاطعة يستطيع تقديم دعوى تعويض ضد صاحب الدعوة. وعلاوة على ذلك، فإن العريضة التي يقال إن غولدرايخ قد وقّع عليها لا تشكل «دعوة إلى المقاطعة» بحسب مفهوم «قانون المقاطعة» ووفق أحكامه، لسبب بسيط هو أن «الإضرار الموجب للتعويض» يتحقق ليس حين يطلق شخص ما دعوته إلى المقاطعة وإنما المطلوب ـ وفق متطلبات القانون وأحكامه ـ هو أن «يكون ثمة احتمال معقول بأن تقود تلك الدعوة إلى فرض المقاطعة». لكن هذا الشرط لا يتحقق في حالة الاتحاد الأوروبي الذي لا يعترف بالمناطق المحتلة كجزء من دولة إسرائيل ويؤكد، بنص واضح وصريح، في جميع اتفاقيات التعاون المختلفة بينه وبين إسرائيل، وخصوصاً في المجال العلمي والبحثيّ، أن هذا التعاون «لا يشمل جامعة أريئيل، الواقعة في منطقة استيطانية»!

أما العامل الرابع والأخير، فهو أنه بدلاً من اتكاء المحكمة العليا على «قانون المقاطعة» واتخاذه أداة وذريعة لتبرير وشرعنة معاقبة غولدرايخ السياسية، بسبب آرائه ومواقفه، كان من الأجدر بها إلغاء هذا القانون بعد إعلان عدم دستوريته نظراً لما يتضمنه من مسّ بحقوق وحريات فردية أساسية جعلتها المحكمة العليا نفسها، عبر عشرات القرارات القضائية، حقوقاً دستورية اشتقتها وصاغتها من نص «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، لا سيما بشكل خاص البند الذي يعرّف إسرائيل بأنها «دولة يهودية وديمقراطية» ـ وهو التعريف الذي أخذت المحكمة نفسها مركّب «الديمقراطية» منه لتُؤسس عليه ما يعرف باسم «الثورة الدستورية» ولتشيّد منظومة حقوق وحريات شخصية أساسية، دستورية!

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨٠»

محور العدد:

إسرائيل في أفريقيا: سيرورة تطور العلاقات

أثر التلوث الساحلي في إسرائيل.

منظمات مستقلة: وزارة الزراعة الإسرائيلية تعيق مبادرة تهدف إلى استباق كارثة بيئية جديّة!

كتب هشام نفاع:

تحذّر جهات بيئية، من منظمات مستقلة وهيئات رسمية، في إسرائيل، من خطر وقوع أضرار بيئية فادحة يصعب تقدير حجمها ونطاقها، بسبب نمط معيّن من الصيد البحري بالقرب من خطوط إمدادات الغاز المستخرج من مستودعات في قاع البحر الأبيض المتوسط.

وقد استعرض موقع التحقيقات الصحافية الاستقصائية العبري «شكوف» بعض مستجدات هذه المسألة، وخصوصا التقاعس الحكومي عن معالجة الخطر المحتمل على الرغم من وجود اقتراحات علاج وصفها بالبسيطة قياسا بحجم الضرر الذي يُخشى وقوعه.

يقول الموقع إن كارثة القطران التي ضربت الشواطئ في شباط الماضي، كانت بمثابة دعوة تنبيهية للاستيقاظ والتحرك من ناحيتين رئيسيتين: أولاً، لفهم مدى ضعف وهشاشة المجال البحري وتعرضه لأخطار عواقبها المحتملة كارثية؛ لكن الأسوأ من ذلك، يقول، التنبّه من كل ما يتعلّق بمؤشرات على عدم استعداد دولة إسرائيل بمؤسساتها ذات الصلة للتعامل مع أي كارثة تلوث بحري قادمة، كبيرة كانت أم صغيرة.

وعندما يتعلق الأمر بالحيّز البحري، فإن التهديدات كثيرة. فإلى جانب خطر تسرب النفط، تحذر المنظمات البيئية منذ فترة طويلة من كارثة قد تقع على جبهة أخرى: أنابيب الغاز الممدودة تحت مياه البحر. وقد سعت هذه المنظمات منذ فترة للفت الانتباه إلى شبكات الصيد في المناطق التي تتواجد فيها منصات استخراج الغاز.

وفقاً لـ«جمعية حماية الطبيعة» الإسرائيلية، تجري عمليات الصيد بأسلوب الجرف في إسرائيل بالقرب من خطوط الغاز وخطوط البنية التحتية الأخرى المتعلقة باستخراجها، في مناطق مسموح بها الصيد حالياً. وتدل بيانات وزارة الطاقة، المسؤولة قانونيا عن البنية التحتية للغاز الطبيعي، على أن هناك ١٩ سفينة جرف تمر عبر خطوط البنية التحتية وخطوط إمدادات الغاز هذه أكثر من ١٥٠ مرة في السنة. بناء على هذه المعطيات ينقل التحقيق الصحافي أن الضرر الذي يلحق بالغاز أو خطوط نقله ضمن البنية التحتية بواسطة سفينة صيد الجرف، يمكنه أن يتسبب في تشكيل «خطر على حياة الإنسان (بشكل أساسي للصيادين)، وأضرار اقتصادية هائلة للاقتصاد، ومخاطر بيئية من الدرجة الأولى»، فضلاً عن «أضرار محتملة هائلة يصعب تقديرها» وفقا لجمعية حماية الطبيعة.

على الرغم من أن هناك مشروع قانون تم طرحه منذ حوالي العام حول هذا الموضوع وقدم حلاً ناجعاً وبسيطاً وغير مكلف: تثبيت أنظمة تحديد المواقع على السفن بحيث يمكن تتبع أنشطتها وموقعها، وعلى الرغم من الإجماع الواسع على الحل، الذي تدعمه أيضاً وزارة الطاقة الإسرائيلية، فإن القانون عالق في وزارة الزراعة منذ ستة أشهر.

خسائر فادحة منها انبعاث ثاني أكسيد الكربون

تعمل اليوم ١٩ سفينة صيد في إسرائيل باستخدام مصيدة الجرف- وهي طريقة تجر فيها سفينة شبكة في قاع البحر وتصطاد كل ما يقع في طريقها بشكل عشوائيّ. هناك مجموعة من الألواح المعدنية التي تُبقي الشبكة مفتوحة أثناء السحب، وتُسحب الكوابل السفلية المتصلة بالشبكة في قاع البحر لتحفر الرمال مثلما يحرث المحراث في الحقل.

لا توجد اليوم طريقة لمعرفة مكان صيد سفن الصيد هذه، في ظل عدم وجود أجهزة تحديد المواقع التي تشير إلى موقعها. وبالتالي، لا يمكن معرفة ما إذا كانت تصطاد في مناطق يحظر فيها الصيد، أو تدخل حتى في مناطق عسكرية. ويرى الموقع أن «الأسوأ من ذلك هو أنه لا يعرف ما إذا كانت قريبة جداً من البنية التحتية للغاز الطبيعي».

معارضو هذا الأسلوب في الصيد يوردون حججاً كثيرة ضده، منها أنه إلى جانب الكارثة المحتملة التي يمكن أن يقتل فيها مواطنون، «فإن هذه الطريقة تلحق بنا بالفعل خسائر فادحة: انبعاث ثاني أكسيد الكربون. وتشير الدراسات إلى أن طريقة الصيد هذه تسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحجم مماثل لتلك الصادرة عن قطاع الطيران العالمي بأكمله».

وفقاً لجمعية حماية الطبيعة، يتعارض صيد الجرف مع جميع الاستخدامات الأخرى في البحر، بما في ذلك طرق الصيد الأخرى والبنية التحتية البحرية والمحميات الطبيعية. وتشير المنظمة البيئية أيضاً إلى المساهمة الضئيلة لهذه الطريقة من الصيد في الاقتصاد، وتقدر بأن ٨٠٪ مما يتم جرفه والقبض عليه هو عبارة عن «صيد عرضي» لصغار الحيوانات البحرية والأنواع غير التجارية والأنواع المحمية والتي يتم التخلص منها برميها في البحر وغالبا ما تكون ميتة.

إلى جانب مساهمة تلك الطريقة الضئيلة في الاقتصاد، فإن الأضرار التي لحقت بنظام الصيد من تجديد الصيد والصيادين الآخرين في إسرائيل هائلة. وفقاً لتقدير الشركة الاستشارية TASC، تبلغ الأضرار الاقتصادية من الصيد بالجرف حوالي ٨٦٠ مليون شيكل (على امتداد أكثر من ٢٠ عاماً). وإذا لم يكن ذلك كافياً، تحصل سفن الصيد بهذه الطريقة على عوائد كثيرة من سلطة الضرائب - الحد الأقصى لاسترداد تكاليف وقود السفن يصل نحو ٧٠٪ على الديزل المستخدم لدفع السفن، وقد تم منح هذه الميزة لسفن الصيد في العام ٢٠٠٥ من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من أكثر الأنشطة تدميراً للبيئة البحرية عالمياً

تقول منظمات بيئية إسرائيلية، منها جمعية حماية الطبيعة، إن البحر الأبيض المتوسط هو أكبر مساحة طبيعية مفتوحة في مناطق مسؤولية دولة إسرائيل، ويضم ما يقارب ٤ آلاف كيلومتر مربع في المياه الإقليمية، وحوالي ٢٢ ألف كيلومتر مربع في المياه الاقتصادية. لكن صحة البيئة البحرية مهددة نتيجة نشاط البشر المتسارع، والذي يشمل صيد الأسماك والتلوث وإنشاء البنية التحتية البحرية، وتغير المناخ الناجم عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والغزوات البيولوجية. ويعتبر الصيد بشباك الجرف من أكثر الأنشطة تدميراً للبيئة البحرية على المستوى العالمي.

وتضيف أن هذا الصيد هو استخدام يتعارض مع جميع الاستخدامات الأخرى في البحر، بما في ذلك طرق الصيد الأخرى، والبنية التحتية البحرية، والمحميات الطبيعية البحرية، وما إلى ذلك، وبالتالي فهو يمثل عقبة أمام التخطيط البحري الذكي، ويرجع ذلك أساساً إلى أن طريقة الاصطياد يتم تنفيذها بواسطة سحب الشباك لأميال عديدة على التوالي. ومن بين جميع طرق الصيد المرتبطة بقاع البحر، تم تصنيف صيد الجرف على أنه الأكثر تأثيراً وتدميراً للبيئة. فهو يضر بمجموعة واسعة من الحيوانات، والشعاب المرجانية الناعمة، والمحار، وسرطان البحر، والديدان، وأصناف نجم البحر وقنافذ البحر، والأسماك الغضروفية والسلاحف البحرية. ويتسبب الضرر المادي في القاع بتغيير كبير في الحياة البحرية: تختفي الأنواع الحساسة، ويتم استبدالها بالأنواع المقتحمة (آكلة اللحوم وقصيرة العمر) التي تتسبب هيمنتها بأضرار بيئية. لذلك فإن هذا الصيد هو طريقة صيد مدمرة للبنية التحتية للبيئة البحرية.

أضرار واسعة تحتاج سنوات طويلة للتعافي

هناك أيضاً تحذيرات عالمية من مخاطر أسلوب الصيد هذا. فمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، تؤكد أن شباك الصيد الضخمة التي تعمل بالجرّ، وهي التي تستخدم في سفن بملكية جهات اقتصادية قوية، تضر بشكل فادح بالبحر وثروته السمكية والبحرية عموما. ففي حين تؤدي الخطوط السِنّارية الطويلة إلى إعاقة الكائنات البحرية الحيّة وهلاكها على الأرجح، تضرّ شباك الصيد بالجرّ بمواطن البيئة البحرية الفرعية. وتُعتَبر شباك القاع الخيشومية أكثر معدات الصيد إثارةً للمشكلات، إذ تُشبّك أطرافها في القاع البحري وتطفو الشبكة فوق السطح بواسطة عوّامات لتشكّل ما يشبه «جداراً بحرياً عمودياً» يمتد لمسافات تتراوح بين ٦٠٠ و١٠٠٠٠ متر طولاً. وفي حالة فقد أو نبذ هذا النموذج من الشِباك من الممكن أن تستمر عمليات «الصيد الشبحي» طيلة أشهر بل سنواتٍ، لقتل الأسماك والأحياء البحرية الأخرى بلا طائل.

في دراسة بريطانية نشرتها مجلة «نيتشر» العلمية المرموقة قبل ٤ أعوام، جاء أن استخدام شبكات الصيد في قاع المحيط قد يجرده من الحياة اللافقرية بنسبة تصل إلى ٤١٪، ويمكن أن يستغرق قاع المحيط أكثر من ست سنوات للتعافي.

وعلى الصعيد العالمي، فإن ما يقرب من ربع المأكولات البحرية التي يجري صيدها، يأتي من الصيد بشباك الجرف في قاع البحر، ولكن أثر هذا النوع من الصيد لم يكن واضحاً.

وقد عمل فريق من جامعة بانجور في المملكة المتحدة وزملاؤه على تجميع بيانات من ٧٠ دراسة حول العالم، لنمذجة الأضرار التي لحقت بالنظام البيئي من جَرَّاء الصيد بشباك الجرف. ويستغرق التعافي من فقدان ٥٠٪ من الكتلة الحيوية في أي منطقة بين ١,٩ و٦,٤ سنوات، وفقاً للنموذج الخاص بالباحثين. وهم يقولون إن الجمع بين النموذج وخرائط تواتر استخدام شباك الجرف سوف يسمح بتقييم هذا النوع من الصيد بمستويات غير مسبوقة.

مقترح لحل بسيط نسبياً يواجه تعقيدات بيروقراطية

لمعالجة هذا الوضع جزئياً، قدم عضو الكنيست ميكي ليفي («يوجد مستقبل») مشروع قانون قبل حوالي العام كان يهدف إلى تنظيم القضية بطريقتين رئيسيتين: حظر الصيد قرب وحول خطوط الغاز من جهة، وتحميل سفن الصيد بتجهيزات تتيح معرفة مسارات تحركها، من جهة أخرى. معلومات الأقمار الصناعية لن تكون مكشوفة للجمهور، وهي مشفرة ولا تصل سوى إلى مركز التحكم والرقابة الحكومي الذي تستخدمه الجهات التنفيذية. وفقاً لجمعية حماية الطبيعة، فإن استخدام هذه التجهيزات منصوص عليه في التشريعات في دول كثيرة أولها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا والعديد من البلدان الأخرى.

خلال نقاش في الكنيست في تشرين الثاني، قال عضو الكنيست ليفي إنه كجزء من المناقشات حول مشروع القانون، اتفقت سلطة الغاز ووزارة الطاقة على تمويل تكلفة الاقتراح، والتي تقدر بـ ٤,٥ مليون شيكل. هذا المبلغ سيغطي برنامج الرقابة وسيتم تمويل الأنظمة التقنية التي ستوضع على السفن وكذلك نظام مراقبة المواقع التي ستنفذها هيئة المحميات الطبيعية وسائر الهيئات ذات الشأن. اقتراح القانون يشدّد على أن «كل شيء على نفقة الدولة وليس على حساب أصحاب السفن أنفسهم».

هنا يتوقف موقع «شكوف» عند التجاذبات الحزبيّة في الكنيست التي عرقلت تقدم مشروع القانون، فيقول إنه رغم وجود إجماع برلماني واسع النطاق على أهمية القانون، فقد اختارت وزارة الزراعة الإطاحة به. ولأن وزير الزراعة ينتمي إلى حزب «كحول لفان (أزرق أبيض)»، فقد أدى ذلك إلى نشوء معارضة واسعة من أعضاء الحزب الآخرين، وهكذا عارض ما مجموعه ٥٨ عضواً في الكنيست هذه الخطوة وتم رفض الاقتراح.

الوزارة تعد مرة بعد أخرى: «خلال الأسابيع المقبلة»!

وزارة الزراعة الإسرائيلية أوضحت سبب الرفض بزعم وجود حاجة إلى مزيد من عمل الموظفين حول هذا الموضوع. وقالت الوزارة: «إننا لا نرى مجالا للموافقة على مشروع قانون خاص بينما تقوم الحكومة بالتحرك على الطريق الذهبي الوسط، مؤكدة على جميع المتغيرات في النواحي المناسبة». وعلى الرغم من المعارضة، تدعي الوزارة أنها تدعم بالفعل تركيب أجهزة تحديد المواقع على سفن الصيد، وأن وزير الزراعة ألون شوستر يعمل على الترويج لذلك. وقالت الوزارة في تشرين الأول الأخير إنها «تبذل جهودا للترويج لهذا الأمر في الأسابيع المقبلة». منذ ذلك الحين، كما ذكرنا، مضى نصف عام، كما يضيف الموقع العبري. وحين توجه الموقع ثانية إلى الوزارة كررت الادعاء بأنها تعمل على استكمال التحضيرات لهذا الأمر «خلال الأسابيع المقبلة»!

أما هيئة الغاز في وزارة الطاقة الإسرائيلية فقد ردّت على توجّه الموقع بالقول: «تدرك وزارة الطاقة أهمية وضرورة تعزيز البنية التحتية البحرية للغاز الطبيعي، بحيث لا يجري صيد الجرف في بيئتها، مما قد يضر بالأسماك والبيئة البحرية وحتى قد يتسبب في كارثة بيئية وبتهديد سلامة مواطنين وبإلحاق أضرار اقتصادية. في الآونة الأخيرة فقط، في كارثة القطران التي حلت بدولة إسرائيل، تعرضنا إلى المخاطر الكامنة في المجال البحري وأهمية فرضه. من أجل معالجة المخاطر الكامنة في إتلاف البنية التحتية للغاز الطبيعي في أثناء الصيد بشباك الجرف، تم توقيع اتفاقية في العام ٢٠١٧ بين وزارات الطاقة والزراعة والمالية وسلطة الطبيعة والمتنزهات، والتي تم كجزء منها إنشاء وحدة بحرية في الطبيعة وهيئة الحدائق الوطنية. كجزء من هذه الاتفاقية، قامت وزارة الطاقة بوضع ميزانية لوحدة إنفاذ القانون البحري منذ العام ٢٠١٧. ومع ذلك، لم يتم تفويض الصلاحيات ذات الصلة بالصيد البحري على البنية التحتية للغاز الطبيعي من طرف وزارة الزراعة إلى الوحدة التنفيذية المعنية، ومن ناحية عملية، لا يتم تطبيق هذه الأنظمة».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية